٣ ـ انقضى العام ١٩٧٢ ومعظم العام ١٩٧٣ دون ان يحظى مشروع المملكة المتحدة بتأييد، أو دعم، أي من الاتجاهات الفلسطينية، سواء داخل الارض المحتلة أو خارجها، باستثناء بعض الفلسطينيين من أعضاء مجلس النواب والأعيان الاردنيين، وغيرهم من العاملين في أجهزة الدولة الاردنية ذاتها.

وبوقوع حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، بدأت مرحلة جديدة. فقد تقرر، في أعقاب الحرب، عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، طبقاً لما نص عليه قرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨. وهكذا ووجهت منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة التزام موقف محدّد تجاه الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. فعلى أي نحو ستتصرف المنظمة بقطعة من أرض فلسطين قد تسترد، في حال اقامة سيادة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين ؟[٩٣].

وعلى خلفية احداث ووقائع ما بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر)، تصدى المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثانية عشرة (حزيران ـ يونيو ١٩٧٤)، للتساؤلات. وتمخض عن تلك الدورة تبنّي المنظمة لهدف اقامة السلطة الوطنية المستقلة (المقاتلة) على كل جزء من الارض الفلسطينية يتمّ تحريره. ومن جديد، كان على المنظمة خوض معركة سياسية مع القيادة الاردنية حول تمثيل القضية الفلسطينية؛ اذ وجدت القيادة الاردنية نفسها قبالة خيارين: امّا التسليم للمنظمة بصفتها التمثيلية، ومن ثم الانسحاب من المسألة الفلسطينية والعودة الى حدود المملكة قبل العام ١٩٤٨، وامّا التمسّك بمعطيات ما قبل واقع حرب تشرين الاول (اكتوبر)، والاصرار على ممارسة الدور الفلسطيني.

وكان تبنّي أي من الخيارين ذا أثر بالغ في مستقبل الاردن ذاته. ويبدو ان حكومة الاردن اختارت البديل الثاني، حين سعت الى تمثيل الشعب الفلسطيني في حدود الضفة الفلسطينية بحسب نص القرار الرقم ٢٤٢. وهو توجه حدّده الملك حسين في خطاب له قبل مؤتمر قمة الجزائر العام ١٩٧٣، ثمّ أكده رئيس الوزراء الاردني في مؤتمر القمة عند انعقاده في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣. ثم رأت القيادة الاردنية، بعد ان تحفظت من قرار القمّة المذكورة بشرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، ان يتمّ حضور مؤتمر جنيف المزمع، فلسطينياً وأردنياً في الوقت عينه، حيث يختص الوفد الاردني بالمطالبة بالأراضي المحتلة في اطار القرار الرقم ٢٤٢، بينما يبحث وفد المنظمة في حقوق الشعب الفلسطيني التي تتعدى خطوط الخامس من حزيران (يونيو)؛ وبذلك يتكامل الموقفان[٩٤]. وهو طرح رفضته المنظمة، من حيث انها لا ترغب في التنسيق مع الملك حسين بعد التجارب المريرة معه[٩٥]. وأكدت هذا الموقف في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

وقد بدأ الملك حسين، بعد قرارات القمّة، في اتخاذ الخطوات العملية لوضع القرارات موضع التنفيذ، من الناحية الدستورية، فخشيت المنظمة على أوضاع الفلسطينيين في الاردن، وتقدمت، في مطلع العام ١٩٧٥، بمشروع قرار الى اجتماع «اللجنة الرباعية» المشكّلة من وزراء خارجية الاردن ومصر وسوريا ورئيس الدائرة السياسية في المنظمة، ينص على «استمرار التسهيلات والالتزامات من قبل الحكومة الاردنية تجاه شعبنا في الارض المحتلة، وعدم المساس بالمكتسبات الفلسطينية في الاردن، مثل العمل والجنسية والتنقّل...»، ممّا يعني ان المنظمة حرصت على التوفيق بين مشروعيّة تمثيلها للشعب الفلسطيني وحقائق الامر الواقع الناجمة عن عدم ممارستها للسيادة على الارض.

٤ ـ وفي نظر البعض، لم يكن تراجع الاردن أمام «صيغة الرباط» سوى انعكاس لعدم مشاركتها في حرب تشرين الاول (اكتوبر) في مقابل دور حركة المقاومة الفلسطينية. غير ان هذا التراجع لم